القوانين الصوتية في شروح كتاب سيبويه

الأستاذ الدكتور
رياض كريم عبد الله البديري
المدرس المساعد
مهند عباس جعفر جاسم
جامعة الكوفة - كلية الآداب

مقدمة

تخضع أصوات اللغة في استعمالها وعلاقة كل صوت فيها بالأصوات الأخرى لقواعد معينة يطلق عليها التشكيل الصوتي لذلك كانت دراسة الأصوات من ناحية المخارج والصفات مقدمة لدراسة التشكيل الصوتي .

إننا عندما نتكلم عن تأثير الأصوات في حال تجاورها في نحو الإبدال والإدغام والقلب وغير ذلك ، مما يعتري الصوت اللغوي في حال التشكيل والمجاورة ، لا نجدها غائبة عن البحث الصوتي عند القدامى ، بل نجدها تسير وفقاً لقوانين صوتية تكاد تكون مضطردة ، فقد كانت هذه القوانين محل اهتمام وتتبع عندهم ، عندما تطرقوا إليها عند دراستهم لعلم الصرف الذي لا ينفك عن علم الأصوات .

يحاول البحث تلمس مواطن هذه القوانين الصوتية في شروح كتاب سيبويه ومدى فاعليتها في التشكيل الصوتي واضطرادها .

القوانين الصوتية

القانون في اللغة مقياس كل شيء وطريقه ، وهو كلمة فارسية [١] ، وقيل كلمة سريانية بمعنى المسطرة [٢].

أما في الاصطلاح : فهو ((أمر كلي منطبق على جميع جزئياته التي يتعرف أحكامها منه ، كقول النحاة : الفاعل مرفوع والمفعول منصوب والمضاف إليه مجرور))[٣] ، وتطلق (القوانين) في العرف العلمي على الأصول العامة التي تربط المقدمات بنتائجها

، وتبين ارتباط الأسباب بمسبباتها ، والقانون الصوتي ليس قانوناً عاماً على غرار قوانين الكيمياء أو قوانين علم الطبيعيات ، وهو يختلف عن القوانين التي يسنها المشرعون للسيطرة على أفعال الإنسان كقانون العقوبات والقانون المدني[٤] ، وبسبب ما تحمله هذه الكلمة من معنى في العرف العلمي من حتمية واطراد فإن أكثر اللغويين اليوم يفضلون عليها كلمة (اتجاهات) أو (ميول)[٥].

إلا أن المسوغ لاستعمال كلمة (قوانين) بهذا المعنى في هذه الدراسة ، مجيئها عن بعض علماء العربية القدامى ،كما هو الحال عند ابن جني في الخصائص[٦] ، وعند الهسكوري الذي يقول : ((إن (مُرْ) لما خولف بها سائر ما فاؤه همزة فحذفت هنا ، وهي و (كُلْ وخذ) ، و(تِ لي) على هذا ، وصار لهنَّ كالقانون ، استعمل فيه أن أخرج عن هذا القانون وعن حكم أخويه ، إذ لا يقال : أؤْكل وأؤْخذ إلا قليلاً ، حكاه سيبويه[٧]، فلم يعبأ به إذ قد خرج عن الأول))[٨]، فالهسكوري جعل حذف الهمزة من الأفعال الثلاثية في الأمر في (كل وخذ وتِ) قانون واجب ، ولا يعبأ بكل ما خرج على هذا القانون ، في حين أن هذا الحذف هو في أصله خروج علة القانون الكلي الذي يثبت الهمزة في فاء الأفعال الثلاثية في الأمر في نحو (أذِن ، أسِف ، ألِف ، وألِم ، أنِس ، أنِف وغيرها) فضلاً عن أن الهمزة في (أخذ) عند الأمر تثبت في درج الكلام كما في قوله تعالى : ﴿ وَأْمُرْ أَهْلَكَ بِالصَّلَوٰةِ وَاصْطَبِرْ عَلَيْهَا ۖ لَا نَسْـَٔلُكَ رِزْقًا ۖ نَّحْنُ نَرْزُقُكَ ۗ وَالْعَٰقِبَةُ لِلتَّقْوَىٰ ﴾ [٩] ، وقال الصفار أيضاً : ((ربما يجيء في أشعارهم أمر ما ، فلا يعتده كاسراً للقانون ، ولا يُحملُ الكلام عليه ؛ لأن الشعر موضعُ اضطرارٍ ، ألا ترى أنّ بعضهم كان يقطعُ ألفَ الوصل كثيرا ....))[١٠] .

لقد تناولت شروح الكتاب التغيّرات الصوتية التي تعتري التركيب اللغوي من اختلاف وتبدل منم أجل المماثلة في التشكيل ولا شك في أنهم فهموا دوافع وأسباب هذه التغيّرات الصوتية وإن لم يطلقوا عليها مصطلح القوانين ، ويمكن تتبع هذه القوانين الصوتية في شروح الكتاب بالوقوف على بعضٍ منها ، وهي :

١- **قانون المماثلة :** يعالج هذا القانون تأثر الأصوات المتجاورة في الكلمات والجمل ، وجنوحها

نحو التوافق في المخارج والصفات والاقتصاد في الجهد المبذول عند التكلم ، فإذا اتفق أن التقى في الكلام صوتان من مخرج واحد أو من مخرجين متقاربين ، وكان أحدهما مهموساً والآخر مجهوراً ، حاول كل منهما شدً صاحبه إليه ، بتماثله معه في بعض صفاته أو كلها[١١]، فالمماثلة ((تحول الفونيمات المتخالفة إلى متماثلة إما تماثلاً جزئياً أو كلياً)) [١٢] ، فالمماثلة بين الألفاظ من مطلوب الكلام ، ألا ترى أنهم قالوا ((ساءك وناءك ومعناه أناءك وأتبعه ساءك كما يقال هنأني الطعام ومرأني إتباعاً وإذا أفردوه قال أمراني))[١٣] .

أما في الألفاظ فهي تبعاً لطبيعة الصوتين المتجاورين ثلاثة أنواع : تقريب صامت من صامت ، وتقريب صائت من صائت ، وتقريب صائت من صامت[١٤] ، ولعل سيبويه هو أول من درس المماثلة في أماكن مختلفة من كتابه ، منها (باب الإدغام) إذ وضع لهذا التماثل عللاً وأصولاً .

١- تاء افتعل :

قال سيبويه في باب الإدغام في حروف طرف اللسان والثنايا ((قالوا في مفتعل من صبرت مصطبر ... ولم يجز إدخال الصاد فيها (التاء) ... فأبدلوا مكانها أشبه الحروف بالصاد وهي الطاء ، ليستعملوا ألسنتهم في ضرب واحد ...))[١٥] ، وقال الهسكوري في بيان ذلك ((قلت : أصله (مُصْتَبر) ، ولم يمكن التكلم بهذا ، لأن الحرفين متقاربان ، ومع هذا فهما كالضدين ، لأن الصاد مستعلية ، والتاء مستفلة ، فهم يكرهون الاستفال بعد الصعود ، دليل ذلك : امتناعهم من الإمالة في نحو (قاعِد) ، ولم يمكنهم[١٦] ، لأن الصاد لا يُدغم في التاء فتوسطوا حالة أو أبدلوا من التاء حرفاً يقرب منها في المخرج ، ومن الصاد في الصفة))[١٧]، فالبحث عن المشابهة هو العلة في مثل هذا الإبدال مثلما أن الإمالة تبحث عن المشابهة والتقريب .

ومثله (اتعد) ونحوه ، فأصله (إوْتَعد) ، حين أبدلت الواو تاءً بسبب قانون المماثلة ، وأدغمت في تاء افتعل[١٨] ، ومنه قول الرماني ((الأصل في (ودّ) (وَتِد) ، سكّنه بنو تميم على قياس (فخْذ) فأدغموا ، ومثل هذا شاذ لما يدخله من اللبس بالمضاعف ، إلا أنهم احتملوا ذلك للثقل في الإظهار واعتمدوا على البيان بما يصحب الكلام))[١٩]

، وقوله (بما يصحب الكلام) يعني ما يصحب الكلام من قرائن واردة في السياق تدل على أن المقصود (وتد) من (ودّ) ، كل هذا الإدغام من أجل التخلص من ثقل الإظهار في (وتد) ، لما بين التاء والدال من اختلاف في الصفة فالتاء مهموس والدال مجهور .

ذكر السيرافي – رحمه الله – أنَّ لمثّرد وهو مفتعل من الثريد ثلاث لغات مثترد وهو الأصل ، ومترِد على إدغام الثاء في التاء ، وهو القياس الأولى ؛ لأن الأصل أن تدغم الأول في الآخر ، فالمماثلة – هنا – مدبرة وهي القياس ، أما قولهم مثّرد فإنه يقلب الثاني إلى جنس الأول ويدغم وهي مماثلة مقبلة ، بعكس القياس فيها ، إذ تفوقت الثاء على التاء كونها من أصول الكلمة ، وأما اللغة الثالثة فهي البيان ، فلأنهما ليسا بحرفين متجانسين ، فيضطر الناطق إلى الإدغام إذا سكّن الأول منهما[٢٠] .

من هنا نستنتج أن الشرّاح قد تناولوا القوانين الصوتية ، ولاسيما قانون المماثلة حين فهموا دوافعه وأسبابه وسمّوه بالأصل المطرد وهم بهذا القانون يجنحون باللغة نحو قانون السهولة وهذا الفهم هو عينه عند المحدثين .

٢- قانون المخالفة :

المخالفة عكس المماثلة ؛ لأنها تعديل الصوت الموجود في سلسلة الكلام بتأثير صوت مجاور ، إلا أنه تعديل عكسي يؤدي إلى زيادة حجم الخلاف بين الصوتين ، والمخالفة ظاهرة صوتية تحدث بصور أقل من حدوث المماثلة وهي ضرورية لتحقيق التوازن بين الفونيمات في سلسلة الكلام[٢١] .

عرفت المخالفة أيضاً بأنها ((تغيّر أحد صوتين متماثلين في كلمة من الكلمات إلى صوت آخر قريب منه في الصفات والمخرج ، ويغلب أن يكون من أصوات العلة الطويلة ، أو من الأصوات المتوسطة ، والهدف منها تسهيل اللفظ))[٢٢] ، وهذا يعني أن المخافة من التغيّرات الصوتية وهذه التغيّرات تخضع إلى قوانين صوتية جاء في شرح الهسكوري ((اعلم أنه لم يأت عنهم مثل (وَعَوت) من قبل أنهم لو فعلوا ذلك لاكتنف الأمرَ أمران ضدان ، فتركوا ذلك ، وذلك أن ما ماضيه (فَعَلَ) وفاؤه واو ، فعين مستقبله (

يَفعِلُ) مكسورة ، وفاؤه محذوفة ، وذلك (وعد ، ووزن ، وورد) تقول : يَعِدُ ، ويَزِنُ ، ويَرِدُ ، فهذا أصل مستمرٌ))[٢٣] ، فهذه التغيّرات أصولاً مستمرة عند القدامى ، يصطلح عليها المحدثون بالقوانين الصوتية ، وما الإعلال والإبدال إلا تغيّرات تحكمها قوانين صوتية دقيقة .

أ- قانون المخالفة في الإعلال

ومن ذلك التقاء الأمثال التي يثقل تكرارها ، فيعمد إلى إبدال أحدهما بصوت آخر أثقل منه بحثاً عن الاختلاف بين الصوتين ليخف النطق على اللسان ، كنحو (الحيوان) على وزن (فَعَلان) الذي يجيء ليدل على الحركة والاضطراب .

فعندهم أصله (حيَيَان) ، فثقل عليهم ، فحركوا الياء الأولى وأبدلوا الثانية واوا ، وإنما استثقلوا (حيّان) كما استثقلوا (حَيِيَ) ، وإن كان حَيِيَ أثقل[٢٤] .

الأمثلة على مجيء المخالفة إعلالاً كثيرة في شروح الكتاب قال أبو علي الفارسي ((أصل (ديوان) ، (فعَال) ، إلا أن الواو الأولى قلبت ياء لسكونها ، وكسر ما قبلها مثل (ميزان) وإن شئت قلت : كُره اجتماع المثلين ، كما كُره اجتماعهما في (قِرَّاط) ، لأن الواو الأولى مدغمة ، والواو المدغمة لا تقلبها الكسرة ياء ....))[٢٥]، فالإعلال بالقلب حصل – هنا – للتخلص من المماثلة في (دوّان) ، وفي ذلك قال ابن جني ((وليس لقائل أن يقول : فلما صار دوَّان إلى ديوان فاجتمعت الواو والياء وسكنت الأولى هلّا أبدلت الواو ياء لذلك ، لأن هذا ينقض الغرض ألا تراهم إنما كرهوا التضعيف في دوّان فأبدلوا ليختلف الحرفان فلو أبدلوا الواو فيما بعد للزم أن يقولوا : ديّان فيعودوا إلى نحو مما هَربوا منه من التضعيف ، وهم قد أبدلوا الحييان إلى الحيوان ليختلف الحرفان ...))[٢٦] .

أما في باب (التضعيف في بنات الواو) قال الرماني ((وبناء افعاللت من الحوّة (احواوَيْتُ)))[٢٧] ، فالمخالفة واضحة ، إذ الأصل (احواوَوت) فأبدل الواو ياء .

كذلك عندما نصوغ من الفعل (غزوتُ) على زنة (افعالَلْتُ) أي (اغزاوَوْتُ) فتبدل الواو الثانية ياء فتصبح (اغزاوَيْتُ)[٢٨] ، ومثله (ارعوى) قال الهسكوري ((وأصله (ارعوَوَ) ، فتحركت الواو المتطرفة ، وقبلها حركة هي الفتحة ، فانقلب ألفاً

وبقيت المتوسطة ، لأن التغير إلى الأواخر أسرع))[٢٩] ، وحقيقة هذا الإبدال ، ثقل المتماثلين الواو مع الواو ، فجاءت المخالفة لإزالة هذا الثقل .

ب- قانون المخالفة في الإبدال :

جاء في الكتاب ((وذلك قولك : تسريتُ ، وتظنيتُ ، وتقصيت من القصة وأمليت))[٣٠] ، جاءت المخالفة الصوتية – هنا – بإبدال النون ياء ؛ لأن (تظنيتُ) أصلها (تظننْتُ) من ظنّ .

وفي قوله تعالى :﴿ وَقَدْ خَابَ مَن دَسَّىٰهَا ﴾[٣١] ، قال السيرافي ((قيل فيه دسسها ، وأبدل الياء من السين الآخرة ثم قلبها ألفاً))[٣٢] ، فالمخالفة إنما جاءت في الآية لميل المتكلم نحو التيسير الذي يبحث عن تقليل الجهد العضلي والتركيز العصبي ، إذ أن إنتاج صوتين متماثلين متجاورين و يقتضي بذل جهد عضلي ، فضلاً عن بذل تركيز عصبي أكبر مما يقتضيه إنتاج صوتين متخالفين[٣٣] .

من ذلك قول أبي علي في (قيراط) ، ((أن الياء بدل من راءِ أول مدغمة في الثانية كأنه (قِرّاط)))[٣٤] ، ومثلها (دينار) .

أما عن الإبدال في (ست) فقد قال سيبويه : ((أصلها سدس ، وإنما دعاهم إلى ذلك حيث كانت مما كثر استعماله في كلامهم ، أن السين مضاعفة ، وليس بينهما حاجزٌ قويّ ...))[٣٥] ، فصّل السيرافي قول سيبويه في هذه المسألة ، فذهب إلى أن الإدغام فيها على الشذوذ وأصل (ست) ، سدساً وسدسة ، ولأنهما اسمان للعدد ودورهما في الكلام كثير ، استثقلوا السينْينِ المتطرفين في (سدس) وبينهما دال ، والدال قريبة المخرج من السين ، والسين لا تدغم في الدال ، فلو أدغموا على وفق القانون السائد في الإدغام ، لوجب أن يقال : (سسٌ) فيجتمع ثلاث سينات ،فكرهوا ذلك ؛ لأنه هروب من ثقيل إلى أثقل .

كذلك كرهوا أن يقلبوا السين المتطرفة في (سدس) إلى دال ويدغموا الدال في الدال فيقولوا (سدّ) ، لذلك قلبوا السين المتطرفة إلى أشبه الحروف بها من مخرج الدال وهو التاء ؛ لأن التاء والسين مهموستان فصار (سدت) ، ثم أدغموا الدال في التاء ؛ لأنهما من مخرج واحد ، وقد سبقت الدال التاء وهي ساكنة فثقل إظهارها[٣٦] .

مما مرّ ذكره نلاحظ أنهم كرهوا اجتماع الحروف المتقاربة كما كرهوا اجتماع الأمثال ، والمتقاربان والمتماثلان إذا اجتمعا خفّفا تارة بالإبدال وتارة بالإدغام .

ج - قانون المخالفة في الحذف :

قد يخفف المثلان بالحذف في نحو قول أبي علي الفارسي ((قال أبو بكر : قال أبو العباس : أخبرني المازني قال : رأيت بخط سيبويه في آخر كتابه[٣٧] ، عند رجل من بني هاشم يقال له عبد السلام بن جعفر للفرزدق :

فما سُبق القيسي من ضَعْفِ حيْلة ولكِنْ طفتْ علْماءِ قُلْفةُ خالدِ

يريدُ على الماء))[٣٨] ، وقوله : (علْماء) قوي في الحذف لالتقاء المثلين ، وهو أشد اقتضاء للتغيير من التقاء المتقاربين [٣٩] ، ومن ذلك تخفيف ما يسمى بتاءات البزي (ت٢٥٠ هـ) كما في قوله تعالى :﴿ تَنَزَّلُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَٱلرُّوحُ فِيهَا بِإِذْنِ رَبِّهِم مِّن كُلِّ أَمْرٍ ﴾[٤٠] ، وتقديره : تتنزل ، وقوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ كُنتُمْ تَمَنَّوْنَ ٱلْمَوْتَ مِن قَبْلِ أَن تَلْقَوْهُ فَقَدْ رَأَيْتُمُوهُ وَأَنتُمْ تَنظُرُونَ ﴾[٤١] ، والتقدير : تتمنون ، وكذلك قوله تعالى :﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَلَا تَوَلَّوْاْ عَنْهُ وَأَنتُمْ تَسْمَعُونَ ﴾[٤٢] ، والتقدير : تتولوا عنه ، وذهب السيرافي إلى حذف إحداهما استخفافاً ؛ لأن لفظهما واحد ، ولا يجوز الحذف لو قلت : تتحمل وتتنازع على ما لم يسم فاعله ؛ لاختلاف الحركتين ؛ ولأنه يقع لبس بين تتفعل وتفعل[٤٣] .

في مثل ذلك قال فندريس ((ينحصر التخالف ، وهو المسلك المضاد للتشابه ، في أن يعمل المتكلم حركة نطقية مرة واحدة وكان من حقها أن تعمل مرتين ... بل كثيراً ما يحدث أن تكون نتيجة التخالف اختفاء الصوت لا أكثر ولا أقل))[٤٤] .

يلحظ البحث قلة الأمثلة التي يمكن أن تندرج تحت قانون المخالفة مقارنة بالأمثلة التي تندرج تحت قانون المماثلة وسبب هذه القلة يعود إلى أكثر من أمر :

١- نظراً لسعة هذه اللغة ووفرة مفرداتها ، فإنها تستغني عن التراكيب التي تحتاج إلى المخالفة .

٢- إمكانية العربية في التخلص من التقاء المتماثلين بأكثر من طريقة تفضلها على المخالفة وهي :

أ- الإدغام : فنقول (ردّ ، شدّ ، فرّ) بدلاً من (ردد ، شدد ، فرر) .

ب- الحذف : فنقول : (تقتلُ) بدلاً من (تتقتلُ)[٤٥] .

ج- البدل : فالهمزة في (أولى) منقلبة عن حرف أصلي وهو الفاء ، وهو واو أصله (وُوْلى) ، والواو الثانية عين الكلمة[٤٦].

ربما تكون قلة النماذج على ظاهرة المخالفة ، وراء قول الدكتور إبراهيم أنيس ((ولم يفطن علماء العربية القدماء لهذه الظاهرة ، ولم يولوها ما تستحق من عناية))[٤٧] ، وانتهى بعد الإشارة إلى بعض النصوص التي أوردها من (الكتاب) ، ومن (أمالي الشجري) إلى الاعتقاد ((أن الأمر أكبر من تلك الإشارات التي لا تقنع الباحث المدقق))[٤٨] .

٣- قانون السهولة والتيسير (الجهد الأقل) :

تميل اللغات بصورة عامة في تطورها ، نحو السهولة والتيسير ، فتسعى إلى التخلص من الأصوات العسيرة ، وتستبدل بها أصوات أُخرى ، أيسر منها ، لا يبذل فيها مجهوداً عضلياً كبيراً ، لذلك نجد السيرافي في الجيم التي كالشين يقول : ((اجتمعوا والأجدر يقولون فيه اشتمعوا والأشدر ، فيقربون الجيم من الشين ؛ لأنهما من مخرج واحد والشين أسلس وألين وأفشى ، فإذا كانت الجيم مع بعض الحروف المقاربة لها ولاسيما إذا كانت ساكنة صعب إخراجها لشدة الجيم ، ومال الطبع بالنطق إلى الأسهل))(٤٩)، فطبيعة الإنسان وفطرته تميل إلى النطق بما هو أسهل وتبتعد عن الصعب ، كما في نطق الجيم الساكنة في (اجتمعوا) وأمثالها ، وقوله (مال الطبع بالنطق إلى الأسهل) ، كاشف عن هذا القانون .

استعمل المحدثون مصطلحات متعددة لهذه الظاهرة منها قانون السهولة والتيسير[٥٠]، والذي يسميه بعضهم (قانون الجهد الأقل) أو الاقتصاد في المجهود[٥١] ، وقد ذهب الدكتور تمام حسان إلى أن التخفيف عند القدماء هو نفسه قانون السهولة والتيسير المتداول عن الأصواتيين المحدثين ، فقال : ((ولما تكلموا في العلل جعلوها أربعاً

وعشرين وعدّوا من بينها علة الاستخفاف وهي الوجه العربي لما يعرف في علم اللغة الحديث باسم ((الاقتصاد في الجهد))[٥٢] ، فالتخفيف عند بعضهم مصطلح يرادف قانون السهولة والتيسير ؛ لأن المفهوم الواحد قد يكون له أكثر من مصطلح يدل عليه ، لتباين البيئات المكانية أو الزمانية أو اللغوية[٥٣] .

ففي الحديث عن إدغام النون في الراء ، وإدغامها في اللام بغنة مرة وبدون غنة مرة أخرى ، قال الرماني ((حكم النون مع سائر حروف الفم الإخفاء ، ومخرج النون معهن من الخياشم ، وإنما وجب للنون الإخفاء مع هذه الحروف من حروف الفم لأنها على حال وسط بين حالين لم تتباعد عنها كتباعدها من حروف الحلق ، فيجب الإظهار ، ولم تقاربه تقارباً شديداً كتقاربها من الأحرف الخمسة فيجب الإدغام وحصلت معهن على مقاربة هي وسط بين الحالين ، فلم يصلح فيها الإظهار ولا الإدغام ووجدوا لها مخرجاً من الخياشم يخف إخراجها منه على نحو الخفة بالإدغام ؛ لأن اللسان يرتفع رفعة واحدة للحرف في المدغم ، وفي النون التي تخرج من الخياشم ؛ لأنه ليس عمل إلا في الحرف الذي بعدها ، فالإخفاء فيها كالإدغام في رفع اللسان مرة واحدة ، وليس كذلك الإخفاء في غيرها من الحروف ....))[٥٤]، وهذا النص يكشف عن التفات الرماني إلى الكيفية التي عالج بها اللسان الصعوبة التي تتولد من إظهار النون مع أحرف (يرملون) ، فبدلاً من تكرار العمل بإظهار النون وإظهار هذه الأحرف مرة أخرى ، عمد إلى أن يقوم اللسان برفع الصوتين معاً بعد إدغامهما ، وبذلك يختزل الثقل ، ويخفف الجهد العضلي الذي يبذله اللسان ، وكذلك الحال عند الإخفاء ، قال ابن جني ((أنهم قد علموا أن إدغام الحرف في الحرف أخف عليهم من إظهار الحرفين ألا ترى أن اللسان ينبو عنهما معاً نبوة واحدة))[٥٥] .

من الأمثلة على هذا القانون ظاهرة الإدغام التي يمكن توظيفها بما يخدم احتياجات الاتصالية ، ببذل أقل قدر من الطاقة ، قال السيرافي ((وإذا قلت : (ذهب بثيابه اليوم) ، جاز (ذهب اليوم بثيابه) ، فليس يلزم الحرف الأول أن يليه مثله قال : فإن كان قبل الحرف المتحرك الذي وقع بعده حرف مثله حرف متحرك ليس إلا ، وكان بعد الذي هو مثله حرف ساكن حسن الإدغام ، وذلك مثل : يد داود يعني قبل الحرف المدغم متحرك وبعد الحرف المدغم فيه ساكن ، ومثله بيد داود ؛ لأنه قصدٌ واعتدال))[٥٦] ،

فالإدغام عند توالي المتحركات حسن ؛ لأن فيه قصدٌ واعتدال ، إذ يخلص الكلام من الثقل الناتج من توالي المتحركات كما في قولنا : بَرَعَ عمرُ .

كذلك الإتباع في الحركات ضرب من الخفة ، فقد ذكر السيرافي أن علة ضم (مُنذُ) حرفاً كانت أم اسماً للإتباع ، فإنها إذا كانت حرفاً ، فالحروف حقها السكون ، وإذا كانت اسماً فهي في معنى حرف فوجب بناؤها أيضاً على السكون ، فلما التقى فيها ساكنان : النون والذال ، ضمت الذال إتباعاً للميم ؛ لأن ما بينهما ساكن ، فلو بنوها على حد التقاء الساكنين وهو الكسر ، لكانوا قد خرجوا من ضمة إلى كسرة ؛ وذلك قليل في كلامهم(٥٧) .

يرى البحث أن مصطلح الخفة عند شرّاح الكتاب أوسع من مصطلح السهولة ، إذ لم يتوقف معنى الخفة على الخفة اللفظية كما في الإدغام والإقلاب والإخفاء والإتباع ، وتخفيف الهمزة الذي ستتناوله هذه الدراسة في الفصول القادمة ، بل نجد أن مصطلح الخفة تعدى إلى الخفة المعنوية التي هي مجرد انطباع ، يرجعه بعضهم إلى إحساس المتكلم .

إنّ الثقل والخفة أمران نسبيان إلا أنّ النحاة المقنينين للغة جعلوا منهما قواعد عامة أثبتت بما لا يدع مجالاً للشك ، إنّ ظاهر الخفة والثقل متجسدة في لغتنا ، وهناك إحساس عام بها ، فانطبعت في نفوسنا أدلة ذلك(٥٨) ، ومن هذه القواعد ما يأتي :

أ- الأسماء أخف من الأفعال :

وفي ذلك قال القرطبي ((فمن أجل الخفة والثقل احتاجوا إلى التفرقة بين الخفيف والثقيل ، فوضعوا الفارق في الاسم لخفته ، فاحتمل الزيادة ، ولم يلحق ذلك الفعل لثقله ، بل لحقه الجزم والسكون من (يَفْعَلْنَ) لثقله))(٥٩) ، ويقصد من الزيادة – هنا – هو إلحاق التنوين بالأسماء ، وارجع القرطبي الخفة في الاسم إلى كثرة التكلم ، فقال ((فإذا كثر استعمال اللفظ خفّ ، ومهما قلّ التكلم به ثقل فلا تحصل له الخفة والثقل إلا بعد أن يكون في كلام ، لهذا قال (سيبويه) ، وبعض الكلام أثقل ولم يقل بعض الكلم))(٦٠) .

ب- النكرة أخف من المعرفة ؛ لأنها الأول والواحد أخف من الجمع[٦١] ، لذلك فإن المعارف أقل من النكرات ، فالنكرات أصل والمعرفة فرع .

ج- المذكر أخف من المؤنث ؛ لأن المذكر أول ، وهو أشدُّ تمكناً ، وإنما يخرج التأنيث من التذكير[٦٢] ، وهذا مرتبط أيضاً بفكرة الأصل والفرع عند النحاة ، ومرتبط بالأحكام الشرعية التي تفرض أن يكون للذكر مثل هذا حظ الأنثيين[٦٣] .

د- وذهب كثير من النحاة إلى أن بعض الأفعال تحذف تخفيفاً؛ لكثرة دورانها في الكلام، فتحل محلها أدوات تنيب عنها ، نحو (يا) التي نابت مناب (ناديت) ، و(هل) التي نابت مناب (أستفهم)[٦٤] ، وغيرها .

من – هنا – يتضح لنا أن مصطلح الخفة أوسع نطاقاً من قانون السهولة والتيسير ، إذ أن الخفة عند شرّاح الكتاب شملت الخفة اللفظية والخفة المعنوية ، وقد يكون وراء الأخيرة أسباباً هي أقرب إلى المنطق من علم الأصوات وقوانينه اللغوية .

٤- قانون كثرة الاستعمال

يسير قانون السهولة والتيسير جنباً إلى جنب مع قانون كثرة الاستعمال ، فالتغيير الذي حصل بسبب كثرة الاستعمال يكون من أجل السهولة والتيسير ، وقد سمّى الدكتور أحمد مختار عمر هذا القانون بـ (قانون التردد النسبي) وقال : ((والكلمات الكثيرة التردد في كل يوم تتعرض لتأثيرات صوتية أكثر من كلمة نادرة أو كلمة أدبية أو كلمة خاصة ، والأدوات النحوية المتنوعة التي يكثر استخدامها في اللغة عرضة للاختصار أكثر من الكلمات الكاملة))[٦٥] ، وكان القدماء من علماء العربية يحسون بتأثير هذا القانون على التغيير الصوتي وإن لم يطلقوا عليه اسم القانون ، وكانوا كثيراً ما يشيرون إليه في مواضع كثيرة من كتبهم ؛ لأن شيوع استعمال صوت أو كلمة في الكلام ، يجعله عرضة للتغيير .

يبدو أن الشرّاح قد أدركوا العلاقة بين ما يخفف على الألسن وكثرة الاستعمال ، وكأنها حقيقة نفسية ، قال السيرافي : ((أن الحرف على مقدار كثرة استعماله تُختارُ خِفته وتؤثر سهولته))[٦٦] ، ومثله قول أبي علي الفارسي ((وإذا كان أكثر منه في العدد

كان أكثر منه في الاستعمال ، وعلى الألسنة ، وإذا كان أكثر كان أخف على الإنسان ؛ لأن النطق به أوسع ، والمتكلم به أدرب و وهو عليه أسهل ، وإنما تكون الدربة بحسب كثرة العادة ، وهذا موجود في العادات وبين أهل اللغات))[٦٧] ، ولذلك كانت الأسماء أخف من الأفعال عندهم ، فهي أكثر استعمالاً في الكلام ، على العكس من الاسم الأعجمي فهو أقل استعمالاً ، لذلك ثقل عليهم فمنع من الصرف .

إن البحث يسعى للوقوف على الظواهر الصوتية التي كثر استعمالها ، والتي أشار إليها الشرّاح في شروحهم ، ووقفوا عندها محللين ومفسرين ، معتمدين على هذه الكثرة ، متخذين منها حجاً لتأييد تعليلاتهم وإسناد قواعدهم وبيان مذاهبهم ، ومنها ما يأتي :

أ- إدغام لام التعريف :

قال سيبويه ((ولام المعرفة تدغم في ثلاثة عشر حرفاً لا يجوز فيها معهن إلا الإدغام وكثرة مرافقتها لهذه الحروف واللام من طرف اللسان ، وهذه الحروف أحد عشر حرفاً[٦٨] ، منها حروف طرف اللسان وحرفان[٦٩] ، يخالطان طرف اللسان فلما اجتمع فيها وكثرتها في الكلام لم يجز الإدغام))[٧٠] ، فعلة الإدغام عند سيبويه تقارب اللام مع هذه الحروف ،وتماثل اللام مع اللام ، فضلاً عن كثرتها في الكلام ، وذهب الهسكوري إلى أن قول سيبويه (وكثرتها في الكلام) أمر ليس بالبين ((لأنه لا يصح لأن يقال : كثر استعمال كذا حتى يكون علة مفهومة توجب كثرة استعماله ، أو أن يقول مثلاً كثر استعمال الألف واللام ، فلهذا أدغمت في ثلاثة عشر حرفاً ؛ لأن كل نكرة أريد تعريفها فلا بد من الألف واللام ، فهذه علة مفهومة في الكثرة))[٧١] ، فسبب إدغام لام المعرفة في تلك الحروف هو كثرة التكلم بها أي كثرتها في الكلام ، ألا ترى أن كل نكرة إذا أردتا تعريفها أدخلت لام التعريف عليها إلا القليل منها .

لعل الذي يسوغ إدغام اللام في كل هذه الحروف ، هو ما ذهب إليه الدكتور إبراهيم أنيس من أنّ اللام أكثر الأصوات الساكنة شيوعاً في اللغة العربية ؛ لأن نسبة شيوعها حوالي ١٢٧ مرة في كل ألف من الأصوات الساكنة ولا شك أن الأصوات التي تشيع تداولها في الاستعمال تكون أكثر تعرضاً للتطور اللغوي من غيرها[٧٢] ، ومما يجب

الإشارة إليه أن اللام الساكنة إذا وردت قبل تلك الحروف ولم تكن حرف معرفة لم تدغم فيهن في نحو :

ألسنة : جمع لسان ، ونحو أَلصقة وأَلزمة ؛ لأن هذه اللامات قد تتحرك ويقل استعمالها ، فضلاً عن أن إدغام اللام الأصلية في نحو (ألسنة) يؤدي إلى اللبس ، فكان الإظهار أولى لها[٧٣] .

ب- الحذف :

لعل كثرة الاستعمال من أهم الوسائل التي اعتمدها اللسان العربي للوصول إلى الكلام الموجز المخفف في الأداء ، وكانت هذه العلة حاضرة في تفسير كثير من الظواهر اللغوية ، وما حذف لكثرة الاستعمال هو أكثر من أن يحصى لاسيما في شروح الكتاب .

أما إذا ندر الاستعمال فلا يجوز الحذف عندئذٍ إلا في ضرورة الشعر قال الرماني : ((ولا يجوز حذف (ما) من (إمّا) إلا في الشعر ، لأنه نادر في الاستعمال ، وكل نادر في الاستعمال هذا حكمه))[٧٤] ، ومثله قول ابن خروف ((إذا كان الحذف لشيء عارض لم يعوّل عليه ورُدّ المحذوف))[٧٥] ، فكثرة الاستعمال هو القانون الذي يجيز الحذف .

١- حذف النون في (لم يكن)

ذكر السيرافي أن الأصل فيه قبل دخول (لم) أن يقال : (يكونُ) ، فلما دخلت عليه (لم) جزم بالسكون ، فالتقى ساكنان ، هما الواو والنون ، فسقطت الواو لهذا الالتقاء ، وكثر في كلامهم هذا ؛ لأنه عبارة عن كل ما كان ويكون ، والنون إذا كانت ساكنة تشبه حروف المد واللين ؛ لأنها غنة في الخيشوم ، إلا أن النون في (لم يكن) إذا لقيها ألف ولام المعرفة أو ألفُ وصل ، لم يكن فيها إلا الإثبات والتحريك ، وإنما لم يحذفوها إذا لقيها ساكن ؛ لأنها إذا تحركت لالتقاء الساكنين زال عنها شبه حروف المد واللين ، إذ يكون مخرجها عندئذ من الفم لا من الأنف ، فأقرت على ما ينبغي لها[٧٦] ، وبناء على كلام السيرافي ، يجوز أن يقال – على قياس (لم يكُ) لم يصُ ، ولم يَهُ ، في (لم يصن) ، و (لم يهن) ، وقد ردّ السيرافي هذا الإشكال فقال ((قد بينا أن القياس في (لم يكن) إثبات النون ، وإنما شبهوا النون بحروف المد واللين ، لما كثر كلامهم هذا الحرف ، وطلبوا خفة اللفظ به))[٧٧] .

نلاحظ – في هذه المسألة – أن كثرة الاستعمال لم تكن السبب الوحيد لهذا التخفيف ، وإنما جاء ليعضد سبباً آخر لا يقوم وحده ، وهو شبه النون الساكنة بحروف المد واللين كذلك (لا أدرِ) إنما حذفت الياء لمجموع أمور منها : أما في آخره ياء ساكنة ، ومنها أنه قد دخل عليه حرف يشبه الجازم ، وهو (لا) الناهية ، ولذلك لا تقول (ما أدرِ) ؛ لأنه لا يكون ذلك إلا مع (لا) ، ومنها أنه كثير الاستعمال ، ففي كل شيء أردت نفيَ علْمه قلتَ : لا أدرِ ، فتقول لمن قال : أَخرَجَ زيدٌ ؟ لا أدْرِ ، ولمن قال : أقامَ عمرو ؟ لا أَدْرِ ، وهكذا[٧٨] .

٢- حذف الياء في المنادى :

ذكر سيبويه أن بعض العرب يقول : يا أمّ لا تفعلي[٧٩] ، وذهب السيرافي والرماني إلى أنّ أصله (يا أمّة) ، وجعلوا هذه الهاء بمنزلة هاء طلحة[٨٠] ، وذهب أبو علي أن الأصل فيها (يا أمّي) ، فأبدلوا من الياء الألف ، فقالوا : يا أمّا ، ثم رخم ، فقالوا : يا أمّ[٨١] ، وإنما صارت هذه الأشياء في الأب والأم لكثرتها في النداء .

كذلك (يا صاح) فإن الباب في مثله لا يرخم ؛ لأنك إن رخمته وأنت تقدره على (يا صاحبي ، ويا صاحب) لم يجز ؛ لأن المضاف وإن قدرته على (يا صاحب) لم يحسن ؛ لأنه ليس بعَلم ولا في آخره هاء ، ولكنه لكثرة النداء له شبه بالعَلم[٨٢] .

من هنا يتضح أن قاعدة الحمل على الأكثر لها أهمية كبيرة في تعليل الظواهر اللغوية حتى أنها لتقدم على القياس قال ابن جني : ((وإن شذّ الشيء في الاستعمال وقوى في القياس ، كان استعمال ما كثر استعمال أولى ، وإن لم ينتهِ قياسه إلى ما انتهى إليه استعماله))[٨٣] ، لذلك قد يرفض الأقيس ، ويكثر استعمال غيره[٨٤] .

٥- قانون الأقوى :

صاغ اللغوي الفرنسي (موريس جرامونت) هذا القانون ، تناول فيه القاعدة التي تنشأ على أساسها الظواهر الأصواتية التركيبية ، وهذا القانون يبدو عاماً بقدر كافٍ في اللغات .

يرى (جرامونت) أنه عندما يتبادل (فونيمان) التأثير بوجه أو بآخر ، فإن أضعفهما – من حيث موقعه في المقطع أو من حيث قوته النطقية الخاصة – هو الذي

يتحمل تأثير الآخر[٨٥] ، وذكر الدكتور صبيح التميمي أن هذا القانون هو ما اتفق عليه علماء العربية ، ولم أقف على ما يخالفه إلا عند أبي عمرو ابن العلاء[٨٦] ، وكبار الكوفيين كالفراء ، وثعلب ، عندما أجازوا إدغام الراء في اللام[٨٧] ، في نحو قوله تعالى: ﴿ يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَن يُطِعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا ﴾[٨٨] .

ذهب الدكتور عبد الصبور شاهين إلى أن ما ذهب إليه (جرامونت) في هذا ، يتفق مع وجهة نظر القدماء حين عالجوا الإدغام ، إلا أن الفارق بينهما يكمن في أن المحدثين قالوا بالموقعية في المماثلة ، وجعلوها أول صفات القوة ، بينما لم يتعرض القدماء لهذه الصفة ، والواقع أن ظاهرة الإدغام لا تحصل غالباً إلا بشرط الموقعية ، موقعية الصوت المدغم وموقعية الصوت المدغم فيه[٨٩] ؛ لأن ((أصل الإدغام أن يسكّن الأول ويحرك الثاني مدغماً فيه ، وكذلك يلزم أن يقلب إلى لفظ الثاني))[٩٠] ، فإدغام الأول في الثاني هو الأعم الأغلب في العربية .

يعمل قانون الأقوى في موقع الإدغام من الكلمة ، قال السيرافي ((فإن قال قائل : فقد أصلتم أن المثلين إذا كان في كلمة وجب الإدغام نحو : ردّ يردّ ، وفي كلمتين أنت مخير في الإدغام ، فلِمَ أجزتم في (اقتتلوا) الإدغام والإظهار والتاءان في كلمة واحدة ؟ فالجواب أن التاءين في (اقتتلوا) ونحوها لما وقعتا وسطا قويتا ؛ لأن الأوساط أقوى من الأطراف))[٩١] ، فالطرف الأضعف هو الذي يتعرض إلى التغيير أكثر من غيره ، لذا نجد أن التغيير في لام الكلمة أكثر من عينها في كثير من المسائل ، قال أبو علي ((المعتل الأضعف المعتل اللام ، والمعتل الأقوى المعتل العين))[٩٢] ، فموقع حرف العلة من الكلمة يكسبه قوة أو ضعفاً ، ومثله قول العسكري : ((ألا ترى أن الواو المتوسطة أقوى من المتطرّفة في قولك : ارعوى أو أصله (ارعوَوَ) ، فتحركت الواو المتطرفة ، وقبلها حركةٌ في فتحة ، فانقلبت ألفاً ، وبقيت المتوسطة ؛ لأن التغيير إلى الأواخر أسرع))[٩٣] .

أفاد الرماني من قاعدة القوة والضعف لتعليل بعض المسائل قال : ((إنّ النسب أقوى على التغيير من النداء ، لأنه يتغيّر فيه المعنى))[٩٤] ، والترخيم لا يتغيّر فيه المعنى ، لذلك تقول في النسب إلى رجل اسمه خمسة عشر : خمْسيٌّ ، بحذف الاسم الثاني لما أنه بمنزلة الهاء ، ويلزم ذلك في كل مركب ، فيبقى خمسة ، فيلزم حذف الهاء ؛ لأنه لا

يجوز ثبوتها في النسب أصلاً ، وليس ذلك بمنزلة الترخيم الذي يحذف فيه الاسم فحسب ، فنقول في ترخيم خمسةَ عَشَر يا خمسةُ أقبل[٩٥] ، ومن التطبيقات الصوتية لهذا القانون في شروح الكتاب ما يأتي :

صفات الأصوات الذاتية :

على وفق المقاييس التي وضعها شرّاح الكتاب للإدغام نرى أن هناك نوعين من الصفات تجعل الصوت قوياً ، أولهما : صفات قوة لا يمكن التنازل عنها في الأغلب الأعم كصفة (الاستطالة ، والتكرير والصفير والتفشي والمد واللين ، ففي منع إدغام الجيم في الياء والميم في الواو قال السيرافي : ((لا يدغمان في هذه الياء والواو ، لأنك تدخل اللين فيما لا يكون فيه لين .... ألا ترى أن حروف المد واللين وإن تباعدت مخارجهن يجتمعن في أحكام وينقلب بعضهن إلى بعض ؛ لأن ما بينهن في المد واللين أقوى مما بين المتقاربات في المخرج))[٩٦] ، لذلك لا يجوز إدغام نحو (أخرجْ ياسراً) ؛ لأنك تدخل ما ليس فيه اللين في أحرف اللين ،وفي ذلك قال الهسكوري : ((ولم يوجد قط إدغام يُصيّرُ الحروف الصحاح معتلّة ، وكان هذا لو أدغم ناقضاً للقانون المستمر))[٩٧] .

فالقانون المستمر عند الهسكوري هو قانون الصوت الأقوى الذي لا يمكن أن يدغم في الصوت الأضعف ، وهو قانون مستمر لا سبيل لنقضه ، وقال السيرافي : ((الإدغام في الضاد أقوى))[٩٨] ، ومنه قول السيرافي : ((وتدغم الجيم في الشين كما أدغمت اللام في الراء ؛ لأن الأقل تفشياً يدغم في الأكثر تفشياً))[٩٩] ، فالأكثر تفشياً هو الأقوى الذي يتغلب على من هو أقل تفشياً ، وأشار ابن جني إلى هذا القانون بقوله : ((وإنما المذهب أن تدغم الأضعف في الأقوى))[١٠٠] ، ومثله قول الرماني : ((إذ كانت الجيم أقوى من الشين))[١٠١] .

ثانيهُما : صفات قوة يمكن التنازل عنها أحياناً كالإطباق لذلك قرئ قوله تعالى : ﴿ لَئِنۢ بَسَطتَ إِلَيَّ يَدَكَ لِتَقۡتُلَنِي مَآ أَنَا۠ بِبَاسِطٖ يَدِيَ إِلَيۡكَ لِأَقۡتُلَكَۖ إِنِّيٓ أَخَافُ ٱللَّهَ رَبَّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ﴾[١٠٢] ، بإدغام الطاء في التاء ، ويدخل (قانون الأقوى) في تحديد الصوت الأقوى بحسب مواقع النطق من آلة الصوت الإنساني قال السيرافي : ((الفاء لا تدغم في الباء ؛ لأنها من

باطن الشفة يريد أن حروف الفم أقوى من حروف الشفتين وحروف الحلق ؛ لأن معظم الحروف في الفم واللسان ، وهو وسط مواضع النطق ، والحلق والشفتان طرفان ، فصارت الفاء لذلك أقوى من الباء ، لأنها من باطن الشفتين ، وهي من الفم والباء من الطرف))[١٠٣] ، فتوسط الفم جعل حروفه أقوى من الشفتين والحلق ، فضلاً عن أن حروف الفم هي الأكثر من غيرها عدداً ؛ لوجود اللسان ، وهو أعظم جزء فيه يخرج أكبر عدد من الحروف .

خاتمة

يحاول البحث تلمس مواطن هذه القوانين الصوتية في شروح كتاب سيبويه ومدى فاعليتها في التشكيل الصوتي واضطرادها .

يتبين لنا أن قانون الأقوى من القوانين الصوتية التي لها حضور مؤثر عند تجاور الأصوات ، وقد طبقه شرّاح الكتاب في شروحهم عندما تنبهوا إلى بعض الفضائل التي تتمتع بها بعض الأصوات دون غيرها ، مما أعطى لهذه الأصوات قوة على باقي الأصوات عند الإدغام .

كما تنبه الشرّاح إلى أن الظواهر الصوتية ، نحو الإبدال والإعلال والإدغام والإمالة وغيرها ، ما هي إلا تطبيق عملي لقوانين صوتية ، حتى أنّ الهسكوري سمّى القواعد التي تتحكم بتلك التغيرات الصوتية بالقوانين المطردة .

ملخص

يحاول البحث تلمس مواطن هذه القوانين الصوتية في شروح كتاب سيبويه ومدى فاعليتها في التشكيل الصوتي واضطرادها .

يتبين لنا أن قانون الأقوى من القوانين الصوتية التي لها حضور مؤثر عند تجاور الأصوات ، وقد طبقه شرّاح الكتاب في شروحهم عندما تنبهوا إلى بعض الفضائل التي تتمتع بها بعض الأصوات دون غيرها ، مما أعطى لهذه الأصوات قوة على باقي الأصوات عند الإدغام .

كما تنبه الشرّاح إلى أن الظواهر الصوتية ، نحو الإبدال والإعلال والإدغام والإمالة وغيرها ، ما هي إلا تطبيق عملي لقوانين صوتية ، حتى أنّ الهسكوري سمّى القواعد التي تتحكم بتلك التغيرات الصوتية بالقوانين المطردة .

Abstract

The research attempts to touch the nationality of these sound laws in the explanations of Seboyeh book and its effectiveness in the vocal composition and its frequency.

We find that the law of the strongest of the laws of sound that have an influential presence when the juxtaposition of votes, and applied by the commentators in the explanations of the book when they alerted to some of the virtues enjoyed by some of the votes, which gave the votes to force on the rest of the votes at the time.

Al-Sharaah also notes that vocal phenomena, such as substitution, dependence, imposition, tilt, etc., are a practical application of the laws of sound, even that the Haskouri named the rules that control these changes in sound by progressive laws.

هوامش البحث

(١) ظ. المعجم الوسيط ، إبراهيم مصطفى وآخرين : ٧٦٣/٢ .

(٢) ظ. الكليات ، الكفوي : ١١٦٨ .

(٣) التعريفات ، علي بن محمد الجرجاني : ٢١٩ ، ظ. الكليات : ١١٦٨ .

(٤) ظ. علم اللغة : ١٧ ، في البحث الصوتي عند العرب ، د. خليل العطية : ٦٨ .

(٥) ظ. الجوانب الصوتية في كتب الاحتجاج للقراءات ، د. عبد البديع النيرباني : ٢٤٧.

(٦) ظ. الخصائص : ١٠١/١ ، ٢١٠ . ٢٧٣ ، ١١٦ .

(٧) ظ. الكتاب : ٤ / ٢١٩ .

(٨) شرح الهسكوري : ٥٩/١ .

(٩) سورة طه ، من الآية :١٣٢ .

(١٠) شرح الصفار : ٣٩٦/٢ .

(١١) ظ. في البحث الصوتي عند العرب : ٧٠ .

(١٢) دراسة الصوت اللغوي ، د. أحمد مختار عمر : ٣٧٨ .

(١٣) شرح السيرافي ، تحقيق (مهدلي) : ١/ ٢٤١ .

(١٤) ظ. الجوانب الصوتية في كتب الاحتجاج للقراءات : ٢٥٠ .

(١٥) الكتاب : ٤٦٧/٤ .

(١٦) أي لم يمكنهم إدغام الصاد في التاء .

(١٧) شرح الهسكوري : ٣/ ٩٢٨ .
(١٨) ظ. التعليقة : ٥/ ٢١٧ .
(١٩) م . ن الهامش (٤) : ٢١٥ ، نقلاً عن شرح الرماني .
(٢٠) ظ. شرح السيرافي تحقيق (مهدلي) : ٤٤٣/٥ ، كتاب سيبويه وشروحه : ٢١٣ نقلاً عن شرح الرماني .
(٢١) ظ. دراسة الصوت اللغوي : ٣٨٤ .
(٢٢) التغيّرات الصوتية وقوانينها (بحث) ، د. سامي عوض: ١٤٤ .
(٢٣) شرح الهسكوري : ٣/ ٧٤٢-٧٤٣ .
(٢٤) ظ. م . ن : ٣/ ٧٨١.
(٢٥) التعليقة : ٤٣/٣ .
(٢٦) الخصائص : ١٨/٣-١٩ .
(٢٧) التعليقة الهامش (٢) : ١١٤/٥ نقلاً عن شرح الرماني .
(٢٨) ظ. م . ن .
(٢٩) شرح الهسكوري : ٣/ ٧٤٦ .
(٣٠) الكتاب : ٤/ ٤٢٤ .
(٣١) سورة الشمس ، من الآية : ١٠ .
(٣٢) شرح السيرافي ، تحقيق (مهدلي) : ٣٦٨/٥ .
(٣٣) ظ. قانون المخالفة الصوتية (بحث) ، د. سامر بحرة : ٣٠ .
(٣٤) التعليقة : ٤/ ٢٥٤ .
(٣٥) الكتاب : ٤٨١/٤ .
(٣٦) ظ. شرح السيرافي ، تحقيق (مهدلي) : ٤٥٨/٥ .
(٣٧) لا وجود لهذا البيت في كتاب سيبويه ، إنما ورد قوله ((ومثل هذا قول بعضهم علماء بنو فلان فحذف اللام يريد على الماء بنو فلان وهي عربية)) ، الكتاب : ٤/ ٤٨٥ .
(٣٨) التعليقة : ٢١٩/٥ .
(٣٩) م . ن الهامش (٢) نقلاً عن شرح الرماني .
(٤٠) سورة القدر ، من الآية : ٤ .
(٤١) سورة آل عمران ، من الآية : ١٤٣ .

(٤٢) سورة الأنفال ، من الآية : ٢٠ .
(٤٣) ظ. شرح السيرافي ، تحقيق (مهدلي) : ٤٥٠/٥ .
(٤٤) اللغة : ٩٤ .
(٤٥) ظ. جهود السيرافي الصوتية : ٣٩٥ .
(٤٦) ظ. التعليقة : ٧/٣ .
(٤٧) الأصوات اللغوية : ١٣٩ .
(٤٨) م . ن : ١٤٠ ، ظ. في البحث الصوتي عند العرب : ٨٨ .
(٤٩) شرح السيرافي ، تحقيق (مهدلي) : ٥/ ٣٨٩ ، والنكت : ٢/ ٦٨٠ .
(٥٠) ظ. التطور اللغوي ، د. رمضان عبد التواب : ٧٥ .
(٥١) ظ. دراسة الصوت اللغوي : ٣٧٢ ، فصول في علم اللغة العام ، فرديناند دي سوسير : ٢٥٩ .
(٥٢) مقالات في اللغة والأدب : ٢٣٥/٢ .
(٥٣) ظ. دفع الثقل ورفع اللبس وأثرهما في الدرس النحوي العربي (رسالة دكتوراه) ، عبد القادر تواتي : ١١ .
(٥٤) التعليقة الهامش (٥) : ٥/ ١٨٠-١٨١ نقلاً عن شرح الرماني .
(٥٥) الخصائص : ٢/ ٢٧٧ .
(٥٦) شرح السيرافي ، تحقيق (مهدلي) : ٣٩٨/٥ .
(٥٧) م . ن ، تحقيق د. رمضان عبد التواب : ١/ ١٦٨ .
(٥٨) ظ. ظاهرة التخفيف في النحو العربي ، د. أحمد عفيفي : ٣١ .
(٥٩) ظ. شرح عيون كتاب سيبويه : ٣٣٩ .
(٦٠) ظ. م . ن : ٣٣٨ .
(٦١) ظ. م . ن : ٢٠ .
(٦٢) ظ. الكتاب :٢٢/١ .
(٦٣) ظ. في علم اللغة التقابلي : ٩٨ .
(٦٤) ظ. التعليقة : ١/ ٢٦٠، ٣٢٧ .
(٦٥) دراسة الصوت اللغوي : ٣٧٥ .
(٦٦) شرح السيرافي ، تحقيق د. رمضان عبد التواب : ١٠٧/١ .
(٦٧) التعليقة : ١/ ٤٣ .

(٦٨) حروف طرف اللسان هي : الطاء والدال والتاء والظاء والثاء والذال والزاي والصاد والسين والراء والنون .

(٦٩) حرفان يخالطان طرف اللسان : هما الضاد والشين .

(٧٠) الكتاب : ٤٥٧/٤ .

(٧١) شرح الهسكوري : ٣/ ٩٧١ .

(٧٢) ظ. الأصوات اللغوية : ١٧٠ .

(٧٣) ظ. دراسة صوتية صوتانية لصوت اللام في القرآن الكريم (رسالة ماجستير) ، غالمي حيرة : ٣١ .

(٧٤) شرح الرماني ، (رسالة دكتوراه) :٢/ ٥٦٦ .

(٧٥) تنقيح الألباب ، (رسالة دكتوراه)، مجلد ٢ : ٥٢٠ .

(٧٦) ظ. شرح السيرافي ، تحقيق (مهدلي) :١٨٠/١ .

(٧٧) م . ن :١٨٠/١ .

(٧٨) ظ. شرح الصفار : ٣٨١/٢ .

(٧٩) ظ. الكتاب : ٢٠٩/٢ .

(٨٠) ظ. التعليقة الهامش(٣) : ٣٥٣/١ ، نقلاً عن شرح السيرافي والرماني .

(٨١) ظ. م . ن : ٣٥٣/١ .

(٨٢) ظ. م . ن الهامش(٥) : ٣٥٣/١ ، نقلاً عن شرح السيرافي والرماني .

(٨٣) الخصائص : ١٢٤/١ .

(٨٤) ظ. تنقيح الألباب ، (رسالة دكتوراه) ، مجلد ٢ : ٧٤١ .

(٨٥) ظ. علم الأصوات ، برنيل مالمبرج : ٢٥٧ ، دراسة الصوت اللغوي : ٣٧٢ .

(٨٦) ما ذكره الكوفيون من الإدغام للسيرافي (الدراسة) : ٣٥ .

(٨٧) ظ. شرح السيرافي ، تحقيق (مهدلي) : ٥/ ٤٧٩ .

(٨٨) سورة الأحزاب ، من الآية : ٧١ .

(٨٩) ظ. أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي : ٢٣٦ .

(٩٠) التعليقة : ٥/ ٢٠٠ .

(٩١) شرح السيرافي ، تحقيق (مهدلي) :٤٠٠/٥ .

(٩٢) التعليقة : ٥/ ٥١ .

(٩٣) شرح الهسكوري : ٣/ ٧٤٦ .

(٩٤) شرح الرماني ، تحقيق المتولي الدميري ، قسم الصرف : ١/ ٢٢١ .
(٩٥) م . ن : ١/٢٢٠-٢٢١ .
(٩٦) شرح السيرافي ، تحقيق (مهدلي) :٥/٤١٥-٤١٦ .
(٩٧) شرح الهسكوري : ٣/ ٨٩٠ .
(٩٨) شرح السيرافي ، تحقيق (مهدلي) :٥/٤٤٢ .
(٩٩) م . ن :٥/٤١٨ .
(١٠٠) المنصف :٢/٣٢٨ .
(١٠١) كتاب سيبويه وشروحه : ٢١١ ، نقلاً عن شرح الرماني .
(١٠٢) سورة المائدة ، من الآية : ٢٨ .
(١٠٣) شرح السيرافي ، تحقيق (مهدلي) :٥/٤١٧ ، ظ. التعليقة : ٥/ ١٧٦ .

قائمة المصادر والمراجع

- القرآن الكريم .
- أثر القرآءات في الأصوات والنحو العربي ، أبو عمرو بن العلاء ، د. عبد الصبور شاهين ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط١ ، ١٩٨٧م .
- الأصوات اللغوية ، د. إبراهيم أنيس ، مكتبة نهضة مصر ، (د. ت) .
- التطور اللغوي – مظاهره وعلله وقوانينه ، د. رمضان عبد التواب ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، الشركة الدولية للطباعة ، ط٣ ، ١٩٩٧م .
- التعريفات ، علي بن محمد بن علي الجرجاني (ت٨١٦هـ) ، تحقيق إبراهيم الإبياري ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ط١ ، ١٤٠٥هـ .
- التعليقة على كتاب سيبويه ، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارس (ت٣٧٧هـ) ، تحقيق د. عوض بن حمد القوزي ، مطابع الحسني ، الرياض ، السنة الأولى .
- الجوانب الصوتية في كتب الاحتجاج للقراءات ، د. عبد البديع النيرباني ، دار الغوثاني للدراسات القرآنية ، دمشق ، ط١ ، ٢٠٠٦م .
- الخصائص ، أبو عثمان بن جني ، تحقيق محمد علي النجار ، المكتبة العلمية ، (د . ت) .

- دراسة الصوت اللغوي ، د. أحمد مختار عمر ، عالم الكتب ، القاهرة ، ط٤ ، ٢٠٠٦م.
- شرح عيون كتاب سيبويه ، تأليف أبي نصر هارون بن موسى القرطبي (ت٤٠١هـ) ، تحقيق د. عبد ربه عبد اللطيف عبد ربه ، مطبعة حسان ، القاهرة ، ط١ ، ١٩٨٤م .
- شرح كتاب سيبويه للسيرافي المشهور بـ(شرح السيرافي) ، أبو سعيد السيرافي (ت٣٦٨هـ) ، تحقيق أحمد حسن مهدلي ، وعلي سيد علي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط١ ، ٢٠٠٨م .
- شرح كتاب سيبويه للسيرافي المشهور بـ(شرح السيرافي) ، تحقيق د. رمضان عبد التواب وآخرين ، مطبعة دار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة ، ط٢ ، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م .
- شرح كتاب سيبويه للرماني (ت٣٨٤هـ) ، المعروف بـ(شرح الرماني) ، تحقيق د. المتولي رمضان أحمد الدميري ، دار التضامن ، ١٩٨٨م .
- شرح كتاب سيبويه للصفار (شرح الصفار) النحوي ، أبو الفضل قاسم بن علي الصفار البطليوسي (ت٦٣٠هـ) ، تحقيق د. معيض بن مساعد العوفي ، دار المآثر ، المدينة النبوية ، ط١ ، ١٩٩٨م .
- ظاهرة التخفيف في النحو العربي ، د. احمد عفيفي ، الناشر الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة ، ط١ ، ١٩٩٦م .
- علم الأصوات ، تأليف برنيل مالمبرج ، تعريب ودراسة د. عبد الصبور شاهين ، مكتبية الشباب ، مطبعة التقدم ، مصر ، ١٩٨٥م .
- علم اللغة ، د. علي عبد الواحد وافي ، دار نهضة مصر ، ط٩ ، ٢٠٠٤م .
- فصول في علم اللغة العام ، العالم السويسري فرديناند دي سوسير ، ترجمة د. أحمد نعيم الكراعين ، دار المعرفة الجامعية ، مصر ، الإسكندرية ، (د . ت) .

الرسائل الجامعية

- تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب ، (رسالة دكتوراه) ، الباحث صالح أحمد مسفر الغامدي ، إشراف د. محمد إبراهيم البنا ، جامعة أم القرى ، كلية اللغات ، المجلد الثاني ، ١٤١٤هـ .

- جهود السيرافي الصوتية في ضوء علم اللغة الحديث (رسالة دكتوراه) ، الباحث مطير بن حسين المالكي ، إشراف د. هاني علي محمد حواس ، جامعة الإمام محمد بن مسعود الإسلامية ، كلية اللغة العربية بالرياض ، ١٤٢٧هـ - ١٤٢٨هـ .
- دراسة صوتية صوتانية لصوت اللام في القرآن الكريم ، رواية ورش (رسالة ماجستير) ، الباحثة غالمي خيرة ، جامعة مصطفى اسطمبولي ، معسكر ، الجزائر ، كلية الآداب واللغات ٢٠١٥م – ٢٠١٦م .
- دفع الثقل ورفعُ اللبس وأثرهما في الدرس النحوي العربي (رسالة دكتوراه) ، الباحث عبد القادر تواتي ، إشراف د. صالح بلعيد ، جامعة مولود معمري ، تيزي ، وزو ، الجزائر ، كلية الآداب واللغات ، ٢٠١٦م .
- شرح كتاب سيبويه لصالح بن محمد الهسكوري الفارسي (شرح الهسكوري) (رسالة دكتوراه) ، الباحث خالد محمد بن عبد الله التويجري ، إشراف د. عياد عيد الثبيتي ، جامعة أم القرى ، كلية اللغة العربية ، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م .
- شرح كتاب سيبويه لعلي بن عيسى الرماني (رسالة دكتوراه) ، الباحث محمد إبراهيم يوسف شيبه ، إشراف د. احمد مكي الأنصاري ، جامعة أم القرى ، كلية اللغة العربية ، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م .

البحوث

- التغيرّات الصوتية وقوانينها والمفهوم والمصطلح ، د. سامي عوض وصلاح الدين سعيد حسين ، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية ، سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية ، المجلد (٣١) ، العدد الأول ، سنة ٢٠٠٠٩م .
- قانون المخالفة الصوتية وأثره في نمو الثروة اللفظية للعربية الفصحى ، د. سامر زهير بحرة ، مجلة جامعة تشرين للبحوث الدراسات العلمية ، سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية ، المجلد (٣٢) ، العدد (٣) ، ٢٠١٠م .